الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/C.3/34/11
8 November 1979

ORIGINAL: ARABIC

الدورة الرابعة والثلاثون
اللجنة الثالثة
البند ١٢ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

رسالة مؤرخة في ٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ وموجهة
الى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى
الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي أتشرف بأن أرفق بطيه البيان الختامي لـ : (ندوة حقوق الانسان والحريات الأساسية في الوطن العربي) التي عقدت في بغداد من ١٨ الى ٢٠ أيار/ مايو ١٩٧٩ راجين التكرم بتعميمها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة تحت البند ١٢ من جدول الأعمال .

(توقيع) صلاح عمر العلي
الممثل الدائم

البيان الختامي لندوة حقوق الانسان والحريات الأساسية في الوطن العربي المنعقدة في بغداد من ١٨-٢٠ أيار/مايو ١٩٧٩

بدعوة من اتحاد الحقوقيين العرب ، عقدت في قصر السلام ببغداد ندوة حقوق الانسان والحريات الأساسية في الوطن العربي ، في الفترة من ١٨ الى ٢٠ أيار/مايو ١٩٧٩ ، شارك فيها ممثلون عن جمعيات الحقوقيين والمنظمات المهنية والشعبية في الوطن العربي ، وممثلون عن الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وهيئاتها المتخصصة وعدد من المنظمات العربية والدولية المعنية بحقوق الانسان .

وقد افتتحت الندوة برسالة السيد الرئيس أحمد حسن البكر ، رئيس الجمهورية العراقية ، موجهة الى المشاركين في الندوة ، أكد فيها على أن الأمة العربية (عريقة في احترامها لحقوق الانسان وأن في تراثها مبادئ لائحة الاعلان العالمي لحقوق الانسان) ، كما أكد على أن (حقوق الانسان مترابطة فلا يمكن معالجة الحقوق المدنية والسياسية دون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، لأن هذا الترابط المتوازن يؤدي الى ممارسة حقيقية لا شكلية لكافة حقوق الانسان) .

وبعث الدكتور كورت فالدهايم ، الأمين العام للأمم المتحدة ، برسالة الى الندوة ، نقلها ممثله السيد فان بوفن ، أثنى فيها على جهودها وأشار الى أهمية العناية بالحقوق والحريات في الدول النامية وتمنى للندوة النجاح والتوفيق . كما بعث السيد الرئيس أحمد سيكوتوري ، رئيس جمهورية غينيا ، برسالة نقلها السيد بن صالح كوياتي ، مندوب غينيا في الأمم المتحدة ، حيى فيها المشاركين وأعرب لهم عن تمنياته بالنجاح .

وألقى الاستاذ شبيب لازم المالكي ، الأمين العام لاتحاد الحقوقيين العرب ، كلمة اللجنة التحضيرية للندوة قال فيها بأن الاتحاد اختار الذكرى الثلاثين للاعلان العالمي لحقوق الانسان لتكون موعدا لاقامة هذه الندوة القومية والانسانية . وأوضح أن الاتحاد لا يهدف الى تحويل الندوة الى منبر للانتقاص من بعض الأنظمة السياسية في أقطار الوطن العربي أو الانتصار للبعض الآخر ، غير أن الاتحاد لا يمكنه ، في نفس الوقت ، أن يجعل من هذه الندوة غطاء لتبرير ما ترتكبه بعض الحكومات العربية من أخطاء وممارسات تمثل خرقا فاضحا واعتداء صارخا على حقوق الانسان وحرياته الأساسية .

وألقى الدكتور الطيب الحضيري ، مدير عام منظمة العمل العربية ، كلمة جامعة الدول العربية ، كما ألقت السيدة فرجينيا سوروين ، رئيسة قسم المنظمات غير الحكومية في الأمم المتحدة ، كلمة المنظمة العالمية .

وفي مستهل الجلسة الأولى تم انتخاب الاستاذ شبيب لازم المالكي رئيسا للندوة ، والدكتور محمد المجذوب مقررا عاما لها . وعقدت الندوة ست جلسات تم خلالها عرض البحوث والدراسات المتعلقة بالموضوعات التالية :

١ - أوضاع حقوق الانسان في الوطن العربي :

(أ) التشريعات والمحاكم الاستثنائية المقيدة لحقوق الانسان والحريات الأساسية .

(ب) المعتقلون والسجناء السياسيون : التعذيب والممارسات اللاانسانية .

(ج) حرية الرأى والصحافة .

(د) حقوق المرأة .

٢ - حق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني .

٣ - تعميم وتدريس حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني في الوطن العربي .

٤ - وسائل تأمين وحماية حقوق الانسان في الوطن العربي :

(أ) تقييم دور المؤسسات العربية ، الحكومية وغير الحكومية ، في حماية حقوق الانسان .

(ب) مقترحات من أجل نظام فعال لحقوق الانسان في الوطن العربي .

وقد جرت مناقشة هذه الموضوعات في ضوء المذكرة المقدمة من اللجنة التحضيرية للندوة ، التي حددت المنطلقات الثلاثة الأساسية لحقوق الانسان في الوطن العربي ، وهي :

١ - اعتبار حق الشعوب في تقرير مصيرها بأنفسها شرطا لازما وجوهريا للتمتع بجميع حقـــوق الانسان والحريات الأساسية .

٢ - اعتبار جميع حقوق الانسان والحريات الأساسية كلا مترابطا لا يتجزأ .

٣ - التركيز على أهمية النظام الاقتصادى الدولي الجديد في تحقيق الحقوق والحريات فـــي الدول النامية ، ومن بينها الوطن العربي .

وأجملت المذكرة العقبات التي تعترض تحقيق الحقوق والحريات في الوطن العربي بالأمـور الثلاثة التالية :

١ - تأخير الدول العربية في مجال الحقوق والحريات .

٢ - حالة الطوارئ وآثارها السلبية على الحقوق والحريات .

٣ - ظاهرة الاعتقالات بسبب الرأى السياسي .

وأكدت المذكرة على أن هذه العقبات تدل بوضوح على أن الوطن العربي يعاني أزمـة فـي مجال الحقوق والحريات لا يمكن معالجتها الا بتمكين الانسان في هذا الوطن من ممارسة جميع حقوقه وحرياته على النحو الأكمل .

وخلصت المذكرة الى تقديم بعض المقترحات العملية من أجل تعزيز الحقوق والحريـــات وصيانتها في الوطن العربي .

وبعد مناقشات مستفيضة توصلت الندوة الى وضع التوصيات التالية :

أولا - انشاء لجنة عربية دائمة للدفاع عن حقوق الانسان والحريات الأساسية

بما أن حماية الحقوق والحريات والسهر عليها والعمل على تقنينها وتأمين تطبيقها تتطلب وجود جهاز عربي غير حكومي يضم ممثلين عن الهيئات الشعبية والمهنية والشخصيات المعروفة بنضالها من أجل الحقوق والحريات ، فان الندوة تقرر ما يلي :

١ - انشاء لجنة تسمى " اللجنة الدائمة للدفاع عن حقوق الانسان والحريات الأساسية في الوطن العربي " يكون مقرها في مقر اتحاد الحقوقيين العرب ، وتكون برئاسة الأمين العام لهذا الاتحاد وعضوية ممثل عن كل من اتحاد المحامين العرب ، واتحاد الصحفيين العرب ، واتحاد المعلمين العرب ، واتحاد الادباء والكتاب العرب ، واتحاد الطلبة العرب ، واتحاد العمال العرب ، والاتحاد النسائي العربي ، بالاضافة الى عضوية كل من السادة : الاستاذ محسن العيني ، والاستاذ عبد الرحمن اليوسفي ، والاستاذ عبد المجيد فريد ، والشيخ عبد الحميد الساييح والدكتور عبد الله سعادة ، والاستاذ عبد الله شرف الدين والدكتور محمد المجذوب ، والدكتورة بدرية العوضي والدكتور يحيى الجمل ، وللجنة أن تضم الى عضويتها من ترى من ممثلي المنظمات المهنية والشعبية ومن الشخصيات العربية الأخرى المعنية بالدفاع عن الحقوق والحريات .

٢ - تحديد اختصاصات اللجنة بما يلي :

(أ) العمل على متابعة تنفيذ توصيات الندوة ، بما في ذلك السعي لدى الدول العربية الى اقرار مشروع الاتفاقية العربية المقترحة للحقوق والحريات ، ومتابعة تنفيذ بنودها .

(ب) تلقي الشكاوى من الأفراد والجماعات حول انتهاكات الحقوق والحريات .

(ج) ارسال بعثات لتقصي الحقائق حول انتهاكات الحقوق والحريات في الدول العربية بقصد الوصول الى أحسن الوسائل والحلول لحمايتها والدفاع عنها .

(د) اعداد تقارير سنوية عن أوضاع الحقوق والحريات في الوطن العربي لعرضها على الرأى العام العربي والحكومات العربية وتزويد الهيئات الدولية المختصة بها .

٣ - مطالبة اللجنة بأن تباشر أعمالها فورا على أن تضع نظامها الداخلي خلال مدة أقصاها ستة أشهر .

ثانيا - اقتراح مشروع اتفاقية عربية لحقوق الانسان والحريات الأساسية

ايمانا من الندوة بوجوب وضع وثيقة عربية ملزمة للدول العربية تتضمن نصوصا واضحة ومحددة بالحقوق والحريات وتساعد على تطبيقها وصيانتها بشكل سليم وفعال ، فان الندوة تتبنى مشروع الاتفاقية الذى أعدته اللجنة التحضيرية وتوصي بعرضه على الجمعيات والهيئات المعنية بحقوق

الانسان في الوطن العربي بغية دراسته بشكل أعمق وتقديم المقترحات الى اتحاد الحقوقيين العرب تمهيدا لعقد اجتماع يكرس لوضع المشروع في صيغته النهائية .

ثالثا - مناشدة الدول العربية الانضمام الى الاتفاقيات الدولية بشأن حقوق الانسان

١ - ان الاتفاقيتين الدوليتين بشأن الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تكونان أساسا متينا لاعتراف الدول بأهمية هذه الحقوق والتزامها بتطبيقها . ومـــا أن معظم الدول العربية لم تنضم بعد الى هاتين الاتفاقيتين ، فان الندوة تناشد هذه الدول الاسراع في الانضمام اليهما .

٢ - وتناشدها الانضمام الى البروتوكولين الاضافيين لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، المبرمـــين من قبل المؤتمر الدبلوماسي لعام ١٩٧٧ ، حول تأكيد وتطوير القانون الدولي الانساني في حالـــة المنازعات المسلحة .

٣ - وتناشدها العمل على أن تتبنى الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع لائحة المبادئ المتعلقة بمعاملة الأشخاص خلال توقيفهم ، والمعد من قبل اللجنة الفرعية لمناهضة التمييز وحماية الأقليات .

٤ - وتناشدها الأخذ بقواعد الحد الادنى لمعاملة المسجونين التي أقرتها الأمم المتحدة فـــي عام ١٩٥٥ ، والعمل على تعميمها ونشرها .

٥ - وتناشدها مساندة مشروع البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية ضد التعذيب والمعامـلات القاسية وغير الانسانية ، الذي يجري اعداده في الأمم المتحدة .

٦ - وتناشدها التصديق على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية اللاجئين .

رابعا - مناشدة جامعة الدول العربية تنشيط اللجنة الدائمة لحقوق الانسان

نظرا لأهمية الدور الذي يمكن أن تمارسه اللجنة الدائمة لحقوق الانسان بجامعـــة الدول العربية في الحفاظ على حقوق الانسان وحمايتها في الوطن العربي ، وحيث أن هذه اللجنة بالرغم من وجودها واختيار رئيس لها كل عامين من قبل مجلس الجامعة لم تباشر مهامها ولم تعقد منذ سنوات أي اجتماع ، فان الندوة تناشد جامعة الدول العربية تمكين هذه اللجنة من أداء المهمة التي أنشئت من أجلها بغية حماية الحقوق والحريات في الوطن العربي .

خامسا - مناشدة الأمم المتحدة والرأي العام العالمي تمكين الشعب العربي الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره

بما أن الأمم المتحدة قد أكدت ، في العديد من قراراتها ، على حق الشعب العربـــي الفلسطيني في تقرير مصيره دون أي تدخل خارجي ، وعلى حقه في الاستقلال والسيادة الوطنيـــة ، وحيث أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعتبرت أن رفض الاعتراف بالحقوق الأساسية للشعوب فـي

تقرير مصيرها يشكل انتهاكات جماعية فادحة لجميع حقوق الانسان والحريات الأساسية ، فان الندوة تناشد الأمم المتحدة والرأى العام العالمي تمكين الشعب العربي الفلسطيني من ممارسه حقه في تقرير مصيره بكافة الوسائل ، بما فيها الكفاح المسلح ، واتخاذ التدابير والعقوبات الجدية الرادعة ضد الكيان الصهيوني الذى مافتئ يتحدى المنظمة العالمية ويرفض تطبيق قراراتها ، ولا سيما القرارات المتعلقة بحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره ، كما يصر على التنكر لجميع اتفاقيات جنيف بشأن أسرى الحرب ومعاملة المدنيين .

وبما أن حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره جزء لا يتجزأ من حق الأمة العربية في أرضها العربية ، فان تحرير فلسطين يعتبر مسؤولية جماعية تقع على عاتق الأمة كلها . ولذا فان ممارسة الشعب العربي لواجبه القومي في تحرير فلسطين لا يتم بصورة فعالة الا بحصول هذا الشعب على المزيد من الحقوق والحريات .

وترى الندوة أن المعركة الضارية التي يخوضها العرب ضد الكيان الصهيوني لا ينبغي ، بأى حال من الأحوال ، أن تتخذ حجة ومبررا لانتهاك حقوق المواطن العربي وخرق حرياته الأساسية أو التضييق عليها .

سادسا - شجب معاهدة الصلح المنفرد بين النظام المصرى والكيان الصهيوني

بما أن حق تقرير المصير منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وفي الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان ، وبما أنه يعتبر قاعدة من القواعد الاساسية العامة في القانون الدولي العام ، وبما ان معاهدة فيينا بشأن الاتفاقيات الدولية تنص على بطلان كل معاهدة تتعارض مع تلك القواعد ، وبما أن معاهدة الصلح المنفرد بين النظام المصرى والكيان الصهيوني تتعارض مع جميع هذه النصوص وتتجاهل حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره ، فان الندوة تشجب بشدة هذه المعاهدة وتعتبرها باطلة بطلانا مطلقا وترى أن من واجب المنظمات والهيئات القانونية في العالم تنبيه الرأى العام العالمي الى هذه الحقيقة والتنديد بهذا الأسلوب الخطير والمنافي للقواعد الملزمة في المجال الدولي .

سابعا - تعزيز حرية الصحافة والرأى في الوطن العربي

بما أن الاعلام وظيفة اجتماعية وجدت لخدمة المجتمعات البشرية ، وبما أن حرية الاعلام امتداد طبيعي لحرية الفكر ، وبما أن ضمان حرية الرأى والصحافة يتيح للانسان الاسهام في صنع القرارات السياسية في بلاده ، وبما أن وسائل الاعلام في الوطن العربي ما زالت تمارس اسلوب الحديث المنفرد المتجه من القمة الى القاعدة ، فان الندوة توصي بما يلي :

١ - تأييد قيام نظام اعلامي عالمي جديد يؤمن التوازن في تدفق الاعلام بين الدول المتقدمة والدول النامية ، ويكون مكملا للنظام الاقتصادى الدولي الجديد .

٢ - دعم اتفاقية حماية الصحفيين والمراسلين في مناطق النزاع المسلح ، المعدة منذ عام ١٩٧٢ ، والمطروحة على الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والتي أضافت ما ورد في اتفاقيات جنيف الخاصة بالمراسلين العسكريين ضمانات جديدة للصحفيين .

٣ - دعم الاعلان العالمي لمبادئ وسائل الاعلام ، الصادر عن المؤتمر العشرين لمنظمة اليونسكو في آب/أغسطس ١٩٧٨ .

٤ - دعم جهود اللجنة الدولية لمعالجة مشاكل الاعلام في المجتمع الحديث ، التي شكلتها الأمم المتحدة .

٥ - دعم اتحاد الصحفيين العرب في جهوده من أجل الدفاع عن حرية الرأى والصحافة والتنظيم النقابي في الوطن العربي .

٦ - التأكيد على وجود ارتباط وثيق بين حرية الصحافة من جهة والتحرر الاجتماعي والاقتصادى والمالي من جهة أخرى ، واعتبار حرية الصحافة جزءا لا يتجزأ من الحريات العامة .

٧ - التأكيد على حق كل شعب في اختيار الاعلام الذى يلائم أوضاعه ويتفق مع رغباته وتطلعاته .

٨ - المطالبة بوضع تشريع عربي موحد للمطبوعات لا يقيد حرية اصدار الصحف ولا يحد من حرية التعبير عن الرأى ، والمطالبة بالغاء كل النصوص الوقائية التي تفرض رقابة أو قيودا مسبقة على النشر.

٩ - المطالبة بالبت بمخالفات الصحافة أو جرائم الرأى والنشر من قبل القضاء العادى .

١٠ - المطالبة بتوفير ضمانات العمل وحرية الانتقال للصحفي ، والامتناع عن اعتقاله بسبب رأيه السياسي أو نشاطه النقابي ، وعن عزله أو نقله لعمل آخر يختلف عن عمله الأصلي .

ثامنا - تعزيز حقوق المرأة في الوطن العربي

بما أن المرأة في الوطن العربي تقوم بدور بارز ومهم في تربية النشئ واعداد الأجيال لحمل رسالة التواصل الحضارى والانساني ، ونظرا للواقع المؤلم الذى تعيشه المرأة في معظم الدول العربية ، فان الندوة توصي بما يلي :

١ - توجيه العناية الفائقة الى أوضاع المرأة ، والعمل على الغاء التمييز بينها وبين الرجل ، وبذل الجهود لتعزيز دورها التربوى والاجتماعي حتى تتمكن من الاسهام في تطوير المجتمع وتقدمه .

٢ - مطالبة الدول العربية بادخال التعديلات اللازمة على تشريعاتها المتعلقة بحقوق المرأة ، وذلك باتجاه أكثر تحررا وانسانية يسمح للمرأة بالتمتع بحقوقها السياسية والمدنية والاجتماعية كاملة .

٣ - مطالبة الدول العربية بسنّ التشريعات اللازمة لضمان حق الطفل في الوطن العربي في تلقي المزيد من العناية والرعاية كي يصبح في المستقبل عنصرا فعالا في بناء مجتمعه والدفاع عن حقوقه وحرياته .

٤ - مناشدة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والرأى العام العالمي التدخل السريع لانقاذ المرأة الفلسطينية في الأرض المحتلة من شتى ضروب التعذيب الجسدى والنفسي التي تتعرض لها ، ولوضع حد لحرمانها من أبسط الحقوق المدنية والسياسية التي تتجلى في تشريد اسرتها ، وابعادها عن زوجها وأطفالها ، ونسف مسكنها ، ومنعها من التنقل والاقامة بحرية في أرجاء وطنها .

تاسعا - حرية التنقل والاقامة والعمل في الوطن العربي

ترى الندوة أن اطلاق حرية الانسان في التنقل والاقامة والعمل بحرية في الوطن العربي ، وفي ممارسة حقه في التنظيم النقابي ، يشكل ركيزة أساسية في دعم الحقوق والحريات على مختلف أنواعها ، وتحقيق التقارب والتلاحم بين الاقطار العربية ، والتعجيل ببناء الوحدة العربية ، ودفع عجلة التقدم والتطور في هذا الوطن . ولذا فان الندوة توصي بما يلي :

١ - الغاء التشريعات والأنظمة المقيدة لحرية التنقل والاقامة والعمل في كافة الأقطار العربية .

٢ - اطلاق الحريات النقابية وحق المواطن في تشكيل النقابات والاتحادات المهنية دون أى قيد .

عاشرا - الغاء التشريعات والمحاكم الاستثنائية وظاهرة الاعتقال السياسي

بما أن التشريعات والمحاكم الاستثنائية ، ولا سيما حالة الطوارئ ، تشكل تهديدا مباشرا لحقوق الانسان والحريات الأساسية في الوطن العربي ، فان الندوة توصي بما يلي :

١ - مطالبة الدول العربية بالغاء حالة الطوارئ القائمة باستمرار في بعض الأقطار العربية ، وبعدم اللجوء الى هذا الاجراء الا عند الضرورة القصوى وفي أضيق الحدود .

٢ - مطالبة هذه الدول بالغاء المحاكم الاستثنائية تحت أية تسمية كانت ، والاعتماد على القضاء العادى وضمان استقلاله .

٣ - مطالبة هذه الدول بالكف عن حالات الاعتقال الكيفي لأى سبب كان ، والافراج عن كل المعتقلين أو المسجونين بسبب آرائهم أو مواقفهم السياسية .

٤ - مطالبة هذه الدول بالغاء عقوبة الاعدام وتحسين أوضاع السجون وتحويل السجن الى مدرسة اصلاحية .

٥ - اعتبار التعذيب جرما جنائيا غير قابل للتقادم يعاقب عليه كل من يمارسه أو يأمر به أو يشارك فيه بأية صورة من الصور .

٦ - حث الدول العربية على اعتماد مشروع المبادئ الذى أعدته اللجنة التحضيرية للندوة حول توقيف ومعاملة الأشخاص خلال حالة الطوارئ .

احدى عشر - دور المؤسسات العربية غير الحكومية في تأمين وحماية حقوق الانسان

ترى الندوة أن بامكان المؤسسات العربية غير الحكومية ، كجمعيات الحقوقيين وجمعيات الدفاع عن حقوق الانسان وغيرها من المؤسسات المماثلة ، أن تقوم بدور مهم في ضمان وحماية الحقوق والحريات والدفاع عنهما . كما ترى الندوة أن المؤسسات الحكومية يمكنها ، عن طريق التطبيق السليم للنصوص القانونية الضامنة للحقوق والحريات ، أن تقوم أيضا بدور فعال ومجد في هذا المجال . ولذا توصي الندوة بما يلي :

١ - انشاء جمعيات للحقوقيين ولحقوق الانسان في الأقطار العربية التي ليس فيها جمعيات مماثلة .

٢ - تشكيل لجان للدفاع عن حقوق الأعضاء والعاملين في المنظمات الشعبية والمهنية .

٣ - وجوب قيام المنظمات والجمعيات بمهمة توعية الجماهير بحقوق الانسان والحريات الأساسية .

ثاني عشر - تدريس الحقوق والحريات في المعاهد العلمية

بما أن تعميم حقوق الانسان والحريات الاساسية يساعد المواطنين على ادراك حقوقهم واستيعابها ومعرفة السبل والوسائل للدفاع عنها وصيانتها ، ونظرا لأهميتها في مجال العلاقات الانسانية ، فان الندوة توصي بما يلي :

١ - ضرورة ادخال تدريس حقوق الانسان والقانون الانساني في مناهج التعليم على مختلف مستوياته في الأقطار العربية .

٢ - ضرورة تدريس حقوق الانسان والقانون الانساني في كليات الشرطة والجيش ومعاهد اعداد القضاة .

٣ - دعم فكرة تأسيس معهد عربي لتدريس الحقوق والحريات ، ومركز اعلامي وثائقي خاص بالحقوق والحريات والقانون الانساني .

٤ - مناشدة وكالة الغوث الدولية ، المسؤولة عن تعليم أبناء الشعب العربي الفلسطيني ، الكف عن ممارساتها الرامية الى عرقلة هذا التعليم بحجة العجز المالي ، والاستمرار بتأدية المهمة التي قامت من أجلها تجاه الأجيال من الشباب الفلسطيني .

والندوة ، اذ تختتم أعمالها ، لا يسعها الا أن تقدر الجهود القيّمة التي بذلها الاستاذ شبيب لازم المالكي ، الأمين العام لاتحاد الحقوقيين العرب ، في سبيل اعداد هذه الندوة وتنظيمها وتوفير أسباب النجاح لها ، كما لا يسعها الا أن توجه تحية اعتزاز واعجاب للسيد الرئيس أحمد حسن البكر ، رئيس الجمهورية العراقية ، وتوصي الأمين العام للاتحاد بتوجيه رسالة شكر واكبار الى كل من الرئيس أحمد حسن البكر ، والسيد صدام حسين ، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة .

وتغتنم الندوة هذه المناسبة للاعراب عن تقديرها البالغ للقطر العراقي ، قيادة وشعبا وحكومة ، والتعبير عن اعجابها الكبير بازدهاره وتقدمه .

- - - - -